

لكن لابد ان يكون معصوما مصمونا على الجاني عند الجناية وان لم يكن
 امه معصومة او مصمونة عندها ولا اثر لخطيئة خطيئة كالا
 ثور في الدية ولا لضرية توبة اقامت بعدها بل ان لم يقتل جانيا
 فقتله في البحر عن النهر وسوا الفصل في حيازة الجناية او الفصل
 بعد موتها بجناية في حيازة ولو ظهر بعض الجانيين بلا انفصال من
 امه كخروج رأسه ميتا وجبت فيه الفدية لتحقق وجوده وان لم
 يكون لكن معصوما عند الجناية كجنازة حرية من حرين وان لم
 احدهما بعد الجناية او لم يكن معصوما كان كالجاني ما لسا
 للجاني ولاديه بان جنى السيد على امته اذ اصل وجنيتها من غيره
 وهو ملك له فعمقت ثم القت الجاني او كانت امه ميتة او انفصل
 ولا ظهر الجناية على امه شيئا فلا شيء فيه لعدم احترامه في الصورة
 الاولى وعدم ضمان الجاني في الثانية وظهور موته بموتها في
 الثالثة ولعدم تحقق وجوده في الاخيرين ولو انفصل حيا
 وبقي بعد انفصاله ثم مات بلا الم فيه ثم مات فلا ضمان على الجاني
 وان مات حيا خرج بعد انفصاله او دام امه ومات منه ذرية
 بنفس كالميتة على الجاني تسبب له لو القت امرأة بجناية عليها
 جنيين ميتين وجب عزتان او ثلاثا قتلات وهكذا لو القت

بدا

يد او رجلا وماتت وجبت غرة لان العلم قد حصل بوجوب
 الجاني اما لو عاشت الدم ولم تلق جنيها فلا يجب الانصاف غرة
 كما ان يد الجاني لا يجب فيها الانصاف دية ولا يعظم باقيه لان لم
 نتحقق نفعه ولو القت لحا قال اهل الجيرة فيه صورة ادني خطيئة
 وجبت فيه الفدية بخلاف ما لو قالوا لو بقي لتصويري تخلق فلا
 شيء فيه وان انفصلت به العدة كما مر به العدة والخيرة في الفدية
 في الفارم وجب المستحق على قبولها من اي نوع كانت بشرط
 ان يكون العقب او لامة ميرا فلا يلزمه قبول غير سلمها من عتب
 يسع لان المعيب ليس من الخيار ولا يصح قبول رقيق كبير لم يجز
 بهر لانه من الخيار ما لم تنقص من فقهه وبشرط بلوغه في القيمة
 نصن عشر الدية من الادب المسلم وهو عسر دية الام المسلمة
 ففي اخر المسلم رقيق قيمته خمسة اوقية كما روي عن عمر وعلي
 وزيد بن ثابت رضي الله عنهم فان فقدت الفدية حسا بان لم
 توجه او شرعا بان وجدته بالكرم من ثمن مثلها بخمسة اوقية
 بدلها لانها مقدرة بها وهي كوزنة الجنيين على فرايض الله تعالى
 وهي واجبة على عاقلة الجاني والجاني اليهودي والمصري
 بالتزويج لا بولي محجب فيه غرة كملت غرة مسلم كاية دية وهو جبر